الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.31

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٨ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(ب) الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-60056 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع) (A/59/115، A/59/158)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/59/94-E/2004/77)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر (تابع) (A/59/208)

١ - **السيدة كاتاباروا** (أوغندا): تحدثت في إطار البند ٨٨ (ب) من جدول الأعمال، فقالت إن وفد أوغندا يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو قطر وبنن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة أقل البلدان نموا، ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على التوالي.

٢ - وتطبيق برنامج عمل ألماتي لا يزال يسبب صعوبات خطيرة بالنسبة لأوغندا، فأوغندا ليست مجرد بلد نام غير ساحلي ومن بلدان المرور العابر فحسب، بل إنها تعاني أيضا من استمرار هبوط أسعار منتجاتها الأساسية الرئيسية ذات الوجهة التصديرية. وهذا هو السبب في أن الوفد الأوغندي يؤيد ذلك الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره، والذي يقول بأنه ينبغي، على سبيل الأولوية، أن تقدَّم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين هياكلها الأساسية في مجال النقل وكفالة إدارة وصيانة التجهيزات القائمة بالفعل.

٣ - وبرنامج عمل ألماتي يسلّم بأهمية الاتفاقات الإقليمية فيما يتعلق بتهيئة حلول مستدامة لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية في مجال النقل العابر. وفي إطار جماعة شرق أفريقيا، يراعَى أن مجالات التعاون الرئيسية تتضمن، بالتالي، الهياكل الأساسية المتعلقة بالنقل. وفي ضوء خطة العمل القصيرة الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تعد المشاريع التالية ذات أولوية عالية: خط الأنابيب الذي يعبر كينيا وأوغندا، والدعم المؤسسي المقدم إلى خطوط السكك الحديدية بكينيا وأوغندا وتنزانيا، ومشروع طريق الممر الشمالي، وقطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع الوزراء الأفارقة المسؤولون عن إدارة موارد المياه، في كمبالا، من أجل الاتفاق على استراتيجية إقليمية في ميدان الطاقة.

٤ - وثمة جهود جماعية يجري بذلها أيضا من أجل ضمان إدارة موارد بحيرة فيكتوريا على نحو مستدام، وتحسين أمن الملاحة، وتقليل التكاليف المرتفعة لعمليات النقل. والاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، الذي سيدخل مرحلة التشغيل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يستهدف تشجيع التجارة والاستثمارات في المنطقة. والسلع التي سترد إلى جماعة شرق أفريقيا سوف تخضع لمجموعة موحدة من القواعد والمؤسسات القانونية والهياكل الإدارية، كما ستُطبّق عليها نفس التعريفات الجمركية. والتدابير الجديدة المتخذة في سياق السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي سوف تخفِّض، إلى حد كبير، من تكاليف المرور العابر. وعلى الصعيد الوطني، يلاحَظ أن الموارد المالية المحدودة تُرصد، على سبيل الأولوية، لتنمية الهياكل الأساسية، من أجل حفز النمو الاقتصادي.

٥ - ووفد أوغندا لا يزال يرى أن التوسع التجاري، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي ضروريان فيما يتصل بمحاولة فض المشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، فهما يسهمان في زيادة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب تشجيع ازدهار صادرات هذه البلدان. وثمة حاجة إلى تخطيط دقيق وتنسيق إقليمي من أجل تنمية هذه التبادلات وكفالة ذلك التكامل على صعيد المنطقة. والوفد الأوغندي يرحب بالتالي بمشروع الأونكتاد الذي يتضمن الدعوة لعقد اجتماع من اجتماعات الخبراء من أجل وضع وتنفيذ اتفاقات تتصل بالنقل العابر، بهدف تقديم أفضل حلول ممكنة. والبلدان النامية غير الساحلية تثني أيضا على ما يقدم من دعم من جانب منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك من جانب الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص، فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٦ - **السيد الزعابي** (الكويت): تحدث في إطار البند ٨٨، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. والكويت ما فتئت تدرك دائما، بحكم وضعها التاريخي والجغرافي، مدى أهمية التجارة في مجال تنمية وتقدم الشعوب. وقد حداها هذا إلى مضاعفة التبادلات التجارية مع جميع بلدان العالم، مع اضطلاعها بدور تجاري هام، ولا سيما في آسيا وأفريقيا.

٧ - وضرورة دعم عملية الانفتاح هذه والآمال المترتبة عليها قد شجّعت الكويت على تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية واقتصادية، وتحديث هياكلها الأساسية، وتعزيز علاقاتها الدولية، وتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص حتى ينهض بأعباء مسؤولياته في حقل التنمية.

٨ - ومن رأي وفد الكويت أن المخرج المحتمل الوحيد أمام البلدان التي تكتنفها أوضاع خاصة، ولا سيما تلك البلدان التي يستند فيها الاقتصاد إلى مصدر واحد من مصادر الدخل، من قبيل البلدان النامية غير الساحلية، يتمثل في إقامة الشراكات مع البلدان المجاورة، بهدف الاضطلاع بنظم فعالة للنقل العابر وتقليل تكاليف النقل، مع تبسيط عمليات النقل العابر خلال الحدود الدولية. وسوف يصبح من الممكن، بناء على ذلك، ضمان وصول هذه البلدان إلى الأسواق الدولية على نحو عادل، وتطبيق القواعد الأمنية الدولية على صعيد النقل، وحماية البيئة، وذلك في سياق نظام تجاري دولي واقتصاد عالمي يتّسمان بمراعاة ما يكتنف هذه البلدان من أوضاع خاصة.

٩ - والوفد الكويتي يدرك أهمية الدور الذي يضطلع به التعاون الدولي وإنشاء الشراكات في مجال التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن الكويت قد قامت بوضع وتمويل مشاريع مع بلدان نامية عديدة. وهي تواصل تزويد هذه البلدان بما يلزم من دعم ومساعدة كيما تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف الميادين (شق وترميم الطرق، وإنشاء وتحديث المطارات، وإقامة محطات لتوليد الطاقة وتحديد شبكات توزيع الكهرباء، وبناء الجسور والأنفاق، وتطوير الموانئ البحرية). وهي تساعد أيضا القطاع الخاص في تنمية الصناعة وتحسين تنافسية هذه البلدان.

١٠ - والوفد الكويتي يتفهّم تلك الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان التي تتسم بالاعتماد على منتج واحد والبلدان النامية غير الساحلية في إطار التعاون الدولي الجديد في حقل النقل العابر. وهو يكرر الإعراب عن تأييده للجهود التي تبذلها هذه البلدان في كافة الميادين، وخاصة البلدان التي ترمي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامجي عمل ألماتي وبروكسل. وهو ينتظر بفارغ الصبر فرصة تمكينه من المشاركة، على نحو فعال، في المشاورات شبه الرسمية بهدف

تحقيق أفضل نتائج ممكنة فيما يتعلق بالبلدان ذات الأوضاع الخاصة.

١١ - **السيد بنغو** (بوتان): تحدث في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال، فقال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو قطر وبنن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة أقل البلدان نموا، ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية، على التوالي.

١٢ - وثمة إشارة، مع الارتياح، للتدابير الهادفة إلى تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل بروكسل) وكذلك برنامج عمل ألماتي، كما أن من الجدير بالتحية، تلك الإجراءات المتخذة من قبل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يضطلع على أفضل وجه بولايته، وهي ولاية مأذون بها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦.

١٣ - ومن دواعي التشجيع، ما يلاحظ من قيام الأجهزة الإدارية لتسع عشرة منظمة باتخاذ قرارات ترمي إلى دمج برنامج عمل بروكسل في برامج عمل كل منها. ومن الجدير بالثناء كذلك، ما قرره الجهازان الإداريان لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأونكتاد من الاضطلاع بصورة منتظمة بدراسات قطاعية لمدى تطبيق البرنامج. وفيما يتعلق ببرنامج عمل ألماتي، يلاحظ وفد بوتان، مع الارتياح، تلك المبادرات المتخذة، من أجل كفالة تنفيذ هذا البرنامج، على يد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأونكتاد، واللجان الإقليمية بمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي.

١٤ - وبغية تمكين أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية من التغلّب على ما يواجهها من عقبات ضخمة، يجب على المجتمع الدولي أن يصمّم على تنفيذ الأهداف المبرمة على صعيد الدول بروح حقيقية من المشاركة والمسؤولية الجماعية. ووفد بوتان يرى أنه مما يبعث على التشجيع ما يوجد من اهتمام متزايد من قبل الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية فيما يتصل ببرنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل ألماتي، بالإضافة إلى التدابير المتخذة من جانبها من أجل تيسير التنفيذ في هذا الصدد، وإن كان هذا الوفد يشعر بالقلق إزاء عدم القيام حتى اليوم بفض عدد من المشاكل التي تنفرد بها هذه البلدان ذات الأوضاع الخاصة. ومن الواضح، من تقرير الأمين العام والتصريحات التي أدلى بها الممثل السامي في الجلسة السابقة، أنه ما زال يتعين الاضطلاع بالكثير من أجل وضع حد لتهميش هذه البلدان وتعزيز ما أحرزه بعضها من تقدم على طريق التنمية. وفي حالة ما إذا كانت هناك رغبة حقيقية في إحراز تقدم ما في مجال تطبيق برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل ألماتي، يلاحظ أن ثمة أهمية كبرى للقيام في الوقت المناسب برصد الموارد اللازمة من أجل الاحتياجات المحددة لدى كل بلد على حدة.

١٥ - وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية التي تجاورها تعاني من مشاكل خطيرة تتعلق بالميزانية، ومن الواجب عليها، علاوة على ذلك، أن تكفل توفير الخدمات الأساسية على صعيد الاقتصاد الكلي، مع القيام، في نفس الوقت، بالتغلب على الصعوبات ذات الطابع الهيكلي، من قبيل الافتقار للهياكل الرئيسية والوسائل المؤسسية والمالية، وهذان عاملان ضروريان للاضطلاع على نحو حقيقي بتعزيز قدرات هذه البلدان في ميدان الإنتاج وكفالة استقلالها الاقتصادي على المدى الطويل الأجل. ووفد بوتان يرحب بالموضوع الذي أحاله المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مناقشته الرفيعة المستوى بدورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، وهو ”تعبئة الموارد

والشروط الواجب توفرها فيما يتصل بالقضاء على الفقر في سياق تطبيق برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''. وبوتان تسلّم بأن المسؤولية عن التنمية تقع، قبل كل شيء، على عاتق كل بلد من البلدان، ومع هذا، فإنها تأمل، بصورة حقيقية، في أن يقوم شركاء التنمية وهيئات الأمم المتحدة، بأسرع ما يمكن، بزيادة الاستجابة للاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، مع مواصلة بذل الجهود اللازمة لتنمية هذه البلدان على نحو مستدام.

١٦ - وبوتان قد حققت تقدما ملموسا بفضل شركائها الإنمائيين، الذين يُعد دعمهم في غاية الأهمية بالنسبة لتمكينها من سد ما لديها من عجز على الصعيدين المالي والتقني، بالإضافة إلى بلوغ أهدافها الإنمائية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - **السيدة جيمانيه** (أثيوبيا): تحدثت في إطار البندين ٨٨ (أ) و (ب)، فقالت إن بلوغ أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية لأهدافها على صعيد التنمية واستفادة هذه البلدان من العولمة يقتضيان قيام المجتمع الدولي بتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري الذي انبثق عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وبرنامج عمل بروكسل. وثمة إشارة موجزة لبعض من هذه الالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل، حيث اتخذت أثيوبيا ما يلزم من تدابير في هذا المضمار. وبشأن الالتزام رقم ١: تشجيع الاضطلاع بالعمل الذي يستهدف السكان، وضعت أثيوبيا استراتيجية إنمائية طويلة الأجل تحت عنوان ''استراتيجية التصنيع عن طريق تنمية الزراعة''. وقرابة ٨٥ في المائة من سكان أثيوبيا تعيش على الزراعة. ولقد صاغت أثيوبيا أيضا استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية تتضمن أهدافا متوسطة الأجل، واستراتيجية أخرى لصالح التنمية المستدامة والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، اتُخذت تدابير ترمي إلى تهيئة مناخ موات للاستثمار والتجارة. وبشأن الالتزام رقم ٢: سلامة الحكم على الصعيدين الوطني والدولي، اضطُلع بإجراءات شتى لتشجيع الديمقراطية وسيادة القانون والشفافية وتهيئة السلطة والفعالية للمؤسسات العامة. ولقد شُكّلت لجنة لمحاربة الفساد، كما أن ثالث انتخابات عامة بأثيوبيا سوف تُجرى في أيار/مايو ٢٠٠٥. وأثيوبيا لم تدخر جهدا بهدف تنفيذ الالتزام رقم ٣: تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية. وثمة مبادرات قد اضطُلع بها من أجل تشجيع الوصول للخدمات الصحية والتعليمية. وخلال ١٠ سنوات، زاد عدد الأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية إلى أكثر من الضعف، وتبلغ نسبة الأطفال الذين يتردّدون على المدارس اليوم ٧٠ في المائة. وبشأن الالتزام رقم ٤: إعداد القدرات الإنتاجية الضرورية لإفادة أقل البلدان نموا من العولمة، تبذل أثيوبيا جهودا متناسقة في ميادين عديدة، وخاصة بقيامها بشق الطرق لتعجيل تنمية القطاع الريفي واتخاذ مبادرات في ميادين الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والموارد المائية. والافتقار إلى الهياكل الأساسية يشكّل عقبة من العقبات الرئيسية التي تحول دون استفادة أقل البلدان نموا من المبادرات المضطلع بها من أجل تمكينها من الوصول إلى الأسواق. وغالبية هذه البلدان تعتمد، إلى حد كبير، على عدد ضئيل من السلع الأساسية، مما يجعلها في غاية الانجراحية إزاء تقلبات الأسعار بالأسواق الدولية وتدهور معدلات الصرف.

١٨ - وتعبئة الموارد كانت موضوع المناقشة رفيعة المستوى التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأثيوبيا ترحب بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى أقل البلدان نموا، وهي توصي، مع هذا، بإجراء تحليل متعمق من أجل زيادة إبراز خصائص هذه المساعدة، وهي تلفت الانتباه إلى أن مستواها يقل، إلى حد بعيد، عن الأهداف التي سبق تحديدها. وفي حالة عزو الأرقام ذات

الصلة إلى البيانات المتعلقة بالفرد الواحد، يلاحظ أن أثيوبيا لا تتلقى سوى نصف المساعدة المقدمة للبلدان الأفريقية الأخرى. وفي ضوء ذلك الدور الذي يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تضطلع به فيما يتصل بالجهود التي تبذلها أثيوبيا من أجل بناء هياكل أساسية وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، تطالب أثيوبيا كافة شركائها الإنمائيين بتزويدها بمساعدة تضاهي المساعدة المقدمة للبلدان الأفريقية الأخرى.

١٩ - وأثيوبيا تثني على المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المبادرات المتخذة على يد هيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية من أجل تيسير تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٢٠ - والبلدان النامية غير الساحلية من أشد البلدان انجراحية بالعالم. ومن بين البلدان التي تشكل مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، والتي يبلغ عددها ٣١، يلاحَظ أن ثمة ١٦ بلدا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا. وهذه البلدان تفتقر إلى الموانئ البحرية، وتعاني من العزلة والبعد عن الأسواق العالمية، وهي خلْو من الهياكل الأساسية والوسائل المؤسسية، كما أنها تشهد مشاكل ترجع إلى صيانة المعدات. وعلاوة على هذا، فإن بقاء هذه البلدان يستند إلى عدد بالغ المحدودية من السلع الأساسية الموجهة نحو التصدير.

٢١ - وغالبا ما تكون البلدان المجاورة لهذه البلدان من البلدان النامية التي تتسم، على نحو واضح، بنفس الهيكل الاقتصادي، مع معاناتها من شحة الموارد ذاتها. والتبادلات فيما بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية محدودة إلى حد ما، بصورة عامة. وغالبية بلدان المرور العابر النامية هذه لا تستطيع أن توفر للبلدان غير الساحلية التي تجاورها شبكة نقل متينة يمكن لها أن تعتمد عليها. ومن الممكن أن تقام شبكة فعالة للنقل العابر من خلال شراكات حقيقية بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بمساعدة شركائها الإنمائيين على الصعد الوطنية والثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية، وبفضل شراكات بين القطاعين العام والخاص. والوفد يرحب في هذا الشأن بالأنشطة المضطلع بها من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تشجيع وتيسير التعاون في هذا الصدد بالقارة الأفريقية بأسرها.

٢٢ - ولدى إصدار إعلان الألفية، قامت الدول الأعضاء بإعادة تأكيد التزاماتها بشأن البلدان النامية غير الساحلية، كما أنها طالبت المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف بزيادة مساعدتهم المالية والتقنية الموجهة نحو هذه البلدان، وذلك بهدف الوفاء بما تنفرد به من احتياجات ومساعدتها في تحسين شبكات النقل العابر لديها. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي كل ما لديه من جهد من أجل تطبيق برنامج عمل ألماتي وبلوغ الأهداف المحددة.

٢٣ - **السيدة برسي – فليبيني** (هايتي): تحدثت في إطار البند ٨٨، فقالت إن وفد هايتي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا قطر وبنن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وباسم مجموعة أقل البلدان نموا، على التوالي. ومن رأي هذا الوفد أن برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (برنامج عمل بروكسل) يشكل إطارا هاما للاضطلاع بعمل متناسق بهدف إنقاذ عُشر سكان العالم من آفة الفقر. والوفد يرحب بكون مسألة أقل البلدان نموا تمثل جزءا من اهتمامات العديد من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، وبقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص مناقشة رفيعة المستوى من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. والوفد يشعر بالاغتباط أيضا إزاء تحقيق توافق في الآراء بشأن تلك الآلية التي يُتوخى منها أن تمكّن أقل البلدان نموا من الخروج تدريجيا من عداد هذه الفئة

من البلدان، دون عائق، مع استمرارها في الاستفادة من بعض المزايا.

٢٤ - ووفد هايتي يعرب عن قلقه، مع هذا، لما حدث من تأخير بشأن تطبيق برنامج عمل بروكسل، فهذا التأخير من شأنه أن يعرّض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للمخاطر، وذلك فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، على أدنى تقدير. فالغالبية العظمى من هذه البلدان تواجه عقبات خطيرة فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل هذا، حيث تنقصها الموارد المؤسسية والبشرية اللازمة، كما أنها لا تستطيع اجتذاب الاستثمارات. وهي تعاني، علاوة على ذلك، من عواقب انجراحيتها أمام الكوارث الطبيعية. والبلدان المانحة قد اضطلعت، بالإضافة إلى ذلك، بتخفيض مساعدتها الإنمائية الرسمية من جراء بطء نموها الاقتصادي. وهذه المساعدة تلعب، مع هذا، دورا هاما في مجال تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية بأقل البلدان نموا، وينبغي الحرص على جعلها أكثر فاعلية وقابلية للتنبؤ. ومن دواعي اغتباط هايتي، أن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي قد أعربت عن اعتزامها زيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية.

٢٥ - ووفد هايتي يطالب بالأخذ بمبادرات جديدة، على نحو متناسق، فيما بين البلدان الأقل نموا وشركائها في ميدان التعاون لأغراض التنمية. ومن المتعين أن تُفضي الاستثمارات إلى تحسن ملموس في أحوال المعيشة، مما يتضمن، بصفة خاصة، تمكين السكان من الوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية - الاقتصادية الضرورية، من قبيل التعليم والصحة وإمدادات المياه الصالحة للشرب. ويجب كذلك تشجيع الوصول إلى الأسواق، والخدمات الطرقية، وإدارة الموارد الطبيعية.

٢٦ - ومن الممكن تحقيق النجاح في حالة قيام المجتمع المدني بأسره - من نساء وأطفال وشباب وفئات محرومة - بالمشاركة في عملية التنمية هذه، مع السماح للفقراء بالوصول إلى الخدمات المالية.

٢٧ - وهايتي قد تعرّضت للاضطرابات من جراء الأزمات السياسية الأخيرة، كما أنها كانت ضحية للخراب بفعل ما وقع من كوارث طبيعية، وبالتالي، فإنها لم تتمكن من تطبيق استراتيجيتها المتعلقة بالحد من الفقر، ولكن حكومة هذا البلد لا تزال شديدة التمسك بالتعهدات المعلنة في إطار عقد الأمم المتحدة الثالث لصالح أقل البلدان نموا. وبرنامج الحكومة الانتقالية بسلّط الضوء على سلامة الحكم والحد من الفقر وحماية البيئة، مما يشكل ميادين تحظى بالأولوية في برنامج عمل بروكسل.

٢٨ - ووفد هايتي يأمل في القيام، خلال أجل معقول، بتنفيذ الالتزامات التي أعلنها المانحون في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بواشنطون لدى عرض إطار التعاون المؤقت. وهو ينتظر باهتمام صدور تقرير الأمين العام بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه يؤيد فكرة الدعوة لعقد اجتماع في منتصف المدة، في عام ٢٠٠٦، من أجل تقييم برنامج عمل بروكسل.

٢٩ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم البلدان النامية غير الساحلية. والمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي انعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بألماتي، كان بمثابة أول حدث عالمي رفيع المستوى من تنظيم الأمم المتحدة لدراسة الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية. وفي أعقاب هذا المؤتمر، اعتُمد برنامج عمل ألماتي، الذي يشكّل في نظر

كازاخستان وثيقة متوازنة واضحة يمكن أن تمثل سندا مرجعيا لتوسيع نطاق إطار التعاون في هذا المجال.

٣٠ - وكازاخستاان تلاحظ، مع الارتياح، أنه، على الرغم من مرور وقت قصير نسبيا منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٨، الذي اعتمد برنامج عمل ألماتي، فإن عملية تطبيق هذا البرنامج قائمة دون تباطؤ. وخطة التطبيق، التي وضعها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي اعتُمدت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية في تطبيق برنامج العمل من خلال تدابير مستهدفة تتسم بحسن التنسيق. وكازاخستان مستعدة للقيام، بالتعاون مع المفوض السامي، باستضافة اجتماع دولي يتناول دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ميدان تطبيق برنامج العمل، وذلك في آذار/مارس من عام ٢٠٠٥.

٣١ - وكازاخستان ترحب بعقد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد بسان باولو (البرازيل) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وهي تشدد على ضرورة الاضطلاع، على نحو كامل وفعّال، بتنفيذ توافق آراء سان باولو، وخاصة الأحكام الواردة في فقرتيه ٦٦ و ٨٤، والتي تتعلق بدور البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي.

٣٢ - وكازاخستان تلاحظ أيضا، مع الارتياح، ما قرره المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، من استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي شُرع فيها في إطار برنامج عمل الدوحة. وهي تؤيد ذلك النداء الذي أصدرته مجموعة البلدان النامية غير الساحلية بشأن مطالبة منظمة التجارة العالمية بإنجاز برنامج العمل المتعلق بالبلدان الصغيرة، التي تشكل هذه البلدان النامية جزءا منها، قبل المؤتمر الوزاري السادس، الذي سيُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بهونغ كونغ (جمهورية الصين الشعبية). وفي سياق التشديد على أهمية تهيئة مشاركة فعلية للبلدان النامية غير الساحلية في مفاوضات هونغ كونغ، يجب على مكتب الممثل السامي أن يتعاون مع الأونكتاد واللجان الإقليمية المعنية بهدف مساعدة هذه البلدان في تنظيم مؤتمر لوزارة التجارة في إطار توخّي انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٣٣ - ولا شك أن حُسن تنفيذ برنامج عمل ألماتي يتوقف على الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات التمويل والتنمية والبلدان المانحة، وكازاخستان قد قدمت بالفعل ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني الذي أُنشئ من أجل تيسير أنشطة المتابعة التي تتعلق بتطبيق برنامج العمل، وهي تطالب سائر البلدان بإبراز تضامنها في هذا الصدد.

٣٤ - **السيد حسين** (المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي): تحدث في إطار البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال، فقال إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد على نحو عام تلك الاستنتاجات والتوصيات التي وردت بالفقرات ٧٥ إلى ٨٦ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/59/94-E/2004/77). وثمة تشديد خاص على الفقرة ٧٥ التي تؤكد أن تنفيذ برنامج عمل بروكسل يتوقف، إلى حد كبير، على التعاون فيما بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين. ومن الجدير بالذكر، مع هذا، أن المسؤولية الرئيسية لا زالت ترجع إلى أقل البلدان نموا، فالشركاء الإنمائيون لا يستطيعون القيام إلا بدور تأييدي.

٣٥ - ومن الحري بالانتباه، الفقرة ٣ من التقرير، التي تقول بأن ما يقرب من ٧٣٦ مليون نسمة تعيش اليوم في البلدان الخمسين الأقل نموا، والتقديرات تشير إلى أن هذا

العدد سوف يتزايد، من الآن وحتى عام ٢٠١٥، ليبلغ ٩٤٢ مليون نسمة. ولمّا كان نصف السكان بأقل البلدان نموا يعيش على ما دون دولار واحد في اليوم، فإن استمرار هذا الاتجاه يعني أن عدد مَن يعيشون في فقر مدقع بهذه البلدان قد يرتفع إلى ٤٧١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. ومن رأي المنظمة أن هذا الاتجاه يبعث على بالغ القلق لأن ٢٣ دولة من دولها الأعضاء، التي يبلغ عددها ٥٧، تشكل جزءا من أقل البلدان نموا. وسوف يتحقق هذا التنبؤ لدى استمرار تزايد الفارق في الإيرادات بين أكثر البلدان ثراء وأشدها فقرا، كما هو الحال اليوم. وفي هذا السياق، ترحب المنظمة بالقيام، بنيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بإصدار الإعلان المتصل بالعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر.

٣٦ - وعند الانتقال إلى ذلك الاستنتاج الإيجابي الذي ورد في الفقرة ٧ من التقرير، يلاحظ أنه، على الرغم من العقبات الكثيرة، فإنه قد حدث تقدم ما فيما يتصل بإقامة نظم ديمقراطية، والاضطلاع بتسوية للصراعات، وبذل جهود لدعم الهياكل الرسمية. ومن رأي المنظمة أن سلامة الحكم تمثل أمرا ضروريا بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، كما أن دلائل التحسن الملاحَظة في هذا المضمار تبعث على التشجيع.

٣٧ - وبالإشارة كذلك إلى الفقرة ١١ من التقرير، يلاحَظ، مع الارتياح، أن عدد البلدان، التي قامت بتسمية منسق وطني من أجل متابعة وتطبيق برنامج العمل على الصعيد القطري، قد زاد على نحو كبير، وأن ثمة عشرة من البلدان أعضاء المنظمة من بين هذه البلدان.

٣٨ - وهناك أنشطة تضطلع بها المنظمة، من خلال شتى المؤسسات، من أجل إعمال أهداف برنامج عمل بروكسل. ومصرف التنمية الإسلامي قد وضع برنامجا خاصا لمساندة البلدان أعضاء المنظمة الأقل نموا، حيث يستهدف هذا البرنامج مكافحة الفقر والاضطلاع بالنمو الاقتصادي، كما أن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع قد وضعت برنامجا للتعاون التقني فيما يتصل بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وهناك نظرٌ في الوقت الراهن في مدى إمكانية النهوض بالتعاون بين الغرفة الإسلامية وهيئات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩ - وبرنامج عمل بروكسل يوفر إطارا شاملا لإقامة الشراكات مع أقل البلدان نموا، بهدف القيام، داخل هذه البلدان، بتحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والنمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وبغية التوصل إلى هذا، يجب اليوم على أقل البلدان نموا أن تستمر في التركيز على سلامة الحكم، والأخذ بسياسات اقتصادية ناجعة، وتعزيز القدرات، كما يجب على المجتمع الدولي أن يؤازر هذه البلدان من خلال زيادة مبالغ المعونة الإنمائية الرسمية وتشجيع التبادلات التجارية وتخفيف وطأة الديون.

٤٠ - **السيدة زهران** (المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قالت إن مصالح أقل البلدان نموا تشكل أولوية لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي تضطلع ببرنامج خاص للمساعدة التقنية من أجل الوفاء بالاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان في مجال الملكية الفكرية. وإلى جانب المعونة التي توفرها المنظمة لهذه البلدان من أجل مساعدتها في النهوض بأعباء الالتزامات المترتبة على الصكوك المتعددة الأطراف الخاصة بالملكية الفكرية، يراعَى أنها تبذل قصاراها أيضا من أجل تزويد تلك البلدان بوسائل العمل اللازمة لتمكينها من تحديد وحماية وتنفيذ واستكشاف حقوق الملكية الفكرية بهدف تشجيع تنميتها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤١ - والإبداعية والابتكارية والمعلومات والمعارف من صميم التنمية الاقتصادية، كما أنها تشكل المحرك اللازم لتهيئة

نظام فعال من نظم الملكية الفكرية. والمنظمة حريصة على توفير مثل هذا النظام لأقل البلدان نموا حتى تتمكن من حيازة وزيادة وإدارة واستخدام المعلومات والمعارف ذات الصلة. وفي إطار من التعاون الوثيق مع هذه البلدان، تقوم المنظمة بمساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية عن طريق تحديث المقومات الإدارية والقانونية في مجال الملكية الفكرية. وبناء على طلب الحكومات، تمت تهيئة منتجات مكيّفة حسب وضع كل بلد، مع التركيز على إقامة المؤسسات وتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات على توليد المعلومات واستخدامها. وعلى الصعيد السياسي، تضطلع المنظمة بتقديم المشورة إلى الحكومات بشأن أفضل وسائل دمج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. والمساعدة التي تقدمها المنظمة في سياق الخطط الوطنية الهادفة تتسم بتعدد الأنظمة، كما أنها تشجع على إجراء الحوار فيما بين كافة الأطراف المشاركة.

٤٢ - وأعمال المنظمة تندرج في نطاق الإطار العام لإعلان الألفية. ومن الممكن أن يُعتمد عليها فيما يتصل بالإسهام على نحو نشط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالتعاون مع الدول الأعضاء، إلى جانب هيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الشركاء الإنمائيين.

٤٣ - ومنذ وضع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، والمنظمة تبذل جهودها من أجل تحقيق أهداف هذا البرنامج، وذلك بطرق تتضمن الاضطلاع بأنشطة لتنمية الموارد البشرية على يد أكاديميتها العالمية، وتحسين الوصول الاقتصادي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال شبكتها المحوسبة المسماة ''WIPOnet''، وتهيئة مجتمعات للإدارة الجماعية، والقيام إلى أقصى حد بالاستفادة من إمكانية زيادة نفع المعارف التقليدية والموارد الجينية والفنون الشعبية، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاضطلاع بصورة كاملة باستغلال قدراتها الإبداعية وإمكاناتها الابتكارية مع زيادة ما لديها من تنافسية.

٤٤ - والمؤتمر الوزاري المعني بالملكية الفكرية لدى أقل البلدان نموا، الذي انعقد بسول في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تحت رعاية المنظمة وبمساندة جمهورية كوريا، قد مكّن من تحديد المشاكل السياسية والتقنية المترتبة على إدماج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الإنمائية بأقل البلدان نموا. وإعلان سول الوزاري يعكس التزام المجتمع الدولي بإنشاء مؤسسات مكرسة لاستخدام الملكية الفكرية في أغراض التنمية. ولقد طُلب إلى المنظمة في هذا المؤتمر أن تعزز من مساعدتها المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وأن تنظم اجتماعا وزاريا لهذه البلدان كل ثلاث سنوات. وقد أنشأت جمهورية كوريا صندوقا استئمانيا من أجل مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقلها نموا، في سياق المنظمة.

٤٥ - والمنظمة قد أعدّت في ستوكهولم، بالتعاون مع الحكومة السويدية، دورة للتدريب والمشورة بشأن الملكية الفكرية فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، في الفترة من ٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٤٦ - **الرئيس:** أشار إلى الخطاب الاستهلالي الذي أُدلي به في اليوم السابق، أمام اللجنة الثانية، من قبل السيد جيفري ساشز، المستشار الخاص للأمين العام بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والمسؤول عن مشروع ''أهداف الألفية''، ثم قال إنه ينبغي إيلاء اهتمام محدد لاحتياجات أقل البلدان نموا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المؤكد أن الموضوع الرئيسي للمناقشة، التي تتعلق بمجموعات البلدان التي تنفرد بأوضاع خاصة، يتمثل في تنفيذ الاتفاقات الدولية من قبيل برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وبرنامج العمل

المتصل بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل ألماتي. ومن الجدير بالتحية أيضا، تلك المساهمة التي قدمها الأونكتاد لدى مناقشة هذا البند، ولا سيما ما اقترحه من ربط أسعار المواد الأولية بخدمة الدين، وكذلك مساهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) **التجارة الدولية والتنمية (A/C.2/59/L.25)**

(د) **السلع الأساسية (A/C.2/59/L.26)**

٤٧ - **السيد المحمود** (قطر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقدم مشروع القرار المعنون ''التجارة الدولية والتنمية'' (A/C.2/59/L.25)، الذي يشكل تعليقا عاما، والذي يدور حول التنمية، والقرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في أول آب/أغسطس ٢٠٠٤، والوثائق المنبثقة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والمسائل المتصلة بمفاوضات الدوحة. وقال إنه يأمل في اعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء. وعرض أيضا مشروع القرار المعنون ''السلع الأساسية'' (A/C.2/59/L.26) باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الجمعية العامة تشير في ديباجة هذا المشروع إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن السلع الأساسية. وأوجز نص المنطوق مع التركيز بصفة خاصة على الفقرة ١٦، حيث طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للأونكتاد أن يضع إطارا عاما لاتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قطاع السلع الأساسية، وكذلك على الفقرة ١٨، التي تطالب فيها الجمعية العامة أصحاب المصلحة، الذين أعربوا عن رغبتهم في المشاركة في الفريق الدولي الخاص المعني بالسلع الأساسية الذي أُنشئ في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، بأن يقوموا فورا بالإسهام على الصعيدين المالي والتقني في العمل الفعلي لهذا الفريق الخاص. وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

البند ٩٠ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(ب) **الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (E/C.2/59/L.28)**

٤٨ - **السيد المحمود** (قطر): قدم مشروع القرار المعنون ''الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/C.2/59/L.28)'' باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وشدّد على أهمية هذا الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، بعد مرور أربعة أعوام على إصدار إعلان الألفية، وقبل عام واحد من قيام الجمعية العامة بتقييم التقدم المحرز في هذا الإطار. وأوضح أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي أهمية كبيرة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ولدى عرض هذا النص على اللجنة، ذكر أنه يحتفظ بالحق في الاضطلاع فيما بعد بتقديم تعديلات أو فقرات إضافية.

البند ٩١ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية [A/59/89-E/2004/21، A/59/3 (chap.1)]

٤٩ - **السيدة البسّام** (رئيسة مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك): قدمت مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/59/89-E/2004/21). وقالت إن السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف الشعب الفلسطيني حاليا لا يزال يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي، وفقا لما جاء في التقرير. وقد أكد الأمين العام، في مرّات متعددة، أن الأمل الواقعي الوحيد في وضع حدٍّ للعنف في الأرض المحتلة وإسرائيل يكمن في تهيئة سلام عادل وشامل.

٥٠ - وهذا التقرير يسلّط الضوء على تلك الانعكاسات الاجتماعية - الاقتصادية للأعمال التي تضطلع بها إسرائيل دون هوادة من أجل توسيع نطاق مستوطناتها وحاجزها الفاصل بالضفة الغربية للأردن، وتعويقات حرية المرور والحصارات التي تفرضها إسرائيل، وتدمير هذه الدولة للهياكل الأساسية والمزروعات، والإبقاء على السياسة الإسرائيلية المتعلقة بهدم المساكن.

٥١ - والمستوطنات الإسرائيلية بالأرض الفلسطينية المحتلة لا تزال بمثابة السبب الرئيسي للصراع. وفي الضفة الغربية، أنشأت إسرائيل ما يزيد عن ١٣٦ مستوطنة (وهي غير قانونية في نظر المجتمع الدولي)، حيث تضم هذه المستوطنات ٢٣٦ ٠٠٠ من السكان. وفي قطاع غزة، توجد ١٧ مستوطنة تشمل حوالي ٠٠٠ ٧ من المستوطنين. وقرابة ١٨٠ ٠٠٠ من المستوطنين تعيش في القدس الشرقية المحتلة.

٥٢ - ومناطق إقامة المستوطنين قد استوعبت ٤١,٩ في المائة من مساحة الضفة الغربية. والمساحة الكلية للأراضي المصادرة من أجل إقامة المستوطنين أو الأراضي المخصصة بوصفها مناطق عسكرية في قطاع غزة تبلغ ١٦٥,٠٤ من الكيلومترات المربعة، أي ٤٥ في المائة من مساحة أراضي غزة، حيث يعيش ٠٠٠ ٧ من المستوطنين. وما يزيد عن مليون من الفلسطينيين يعيشون على النسبة المتبقية من الأراضي، وهي ٥٥ في المائة. وعلى الرغم مما تطلّبه خريطة الطريق للجنة الرباعية، فإنه لم يتقرر على الإطلاق ''وقف'' الإنشاءات أو عمليات توسيع نطاق المستوطنات. ولا تزال المستوطنات، بكافة أنواعها، تمثل جزءا هاما من الاستثمارات الحكومية لدى إسرائيل، ولقد زادت الإنشاءات الجديدة في هذه المستوطنات بنسبة ٣٥ في المائة.

٥٣ - والإكثار من المستوطنات على يد الحكومة الإسرائيلية مرتبط، على نحو وثيق، بإقامة الحاجز الفاصل بالضفة الغربية، الذي أدى إلى مصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين وتجزئة إقليمهم. وهذه السياسة قد أثارت مشاعر قلق عميق بشأن مدى إمكانية القيام، مستقبلا، بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وصالحة للبقاء بجوار إسرائيل.

٥٤ - والحكومة الإسرائيلية قد تمادت إلى حد كبير في بناء هذا الحاجز، الذي من شأنه أن يمتد لمسافة إجمالية تبلغ ٦٣٨ كيلومترا وأن يغطي ٩١٥ كيلومترا مربعا (١٦,٦ في المائة) من الضفة الغربية، وغالبية هذه المساحة في الإقليم المحتل. وما يقرب من ٠٠٠ ٣٢٠ من المستوطنين يعيشون في هذه المنطقة، بما فيهم مَن يقيمون بالقدس المحتلة.

٥٥ - وفي سياق بناء هذا الحاجز، يلاحَظ أن إسرائيل سوف تضم، في الواقع، الجزء الأكبر من آبار المياه بالضفة الغربية (وهي توفر ٥١ في المائة من موارد الماء بها). وهذا البناء يفصل السكان عن أراضيهم وعن مواردهم المائية، مما يحرمهم من كافة وسائل الرزق ويضطر عددا من الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق إلى الرحيل، على نحو ما حدث بالنسبة لما يتراوح بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٨ من سكان قلقيلية.

٥٦ - وبالإضافة إلى عمليات حظر التجول، يراعَى أن التقييدات المفروضة على حركة الأموال والأشخاص تزيد من مفاقمة الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي ترفع من نسبة البطالة ومعدّل الفقر، كما أنها تحول دون توفير الرعاية الطبية، وتوقف دورات التعليم، وما إلى ذلك، وهي تمثل، بصورة عامة، مصدرا لإذلال الفلسطينيين، على نحو فردي أو جماعي.

٥٧ - ومنذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، يراعى أن الأرض المحتلة قد تجزّأت إلى عدد كبير من المناطق المنفصلة والمعزولة، وذلك بسبب بناء ٨٥ نقطة مراقبة جديدة و ٥٣٨ من شتى أنواع الخنادق والحفر، وإنشاء ٤٧ من الحواجز والسدود الطرقية، بالإضافة إلى وجود عدد لا يُحصى من نقاط المراقبة ''المؤقتة'' (أي المتنقلة). وفي نفس هذه الفترة، شهدت نسبة ٤٧ في المائة من الأسر المعيشية تخفيضا لإيراداتها يزيد عن ٥٠ في المائة. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون في نطاق الفقر إلى ٦٣ في المائة. وثمة ٢ مليون نسمة من الفلسطينيين تعتمد على المعونة الغذائية من أجل البقاء، وتعيش في دائرة فقر مدقع، أي على أقل من دولارين في اليوم.

٥٨ - وهذه الأحوال قد أصابت الاقتصاد الفلسطيني بضربة شديدة. وفي عام ٢٠٠٣ وحده، قامت إسرائيل، من خلال مصادرة وتدمير مساكن وأراضي الفلسطينيين بزيادة عدد مَن يعيش منهم دون مأوى أو مَن يحيا حياة تتسم بالتشرد إلى ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٣ و ٠٠٠ ١٦ من الأشخاص. وقرابة ٠٠٠ ٢٨ من المساكن الفلسطينية معرّضة للهدم في أي وقت. والقوات الإسرائيلية قد خرّبت ١٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة بقطاع غزة. وفي الضفة الغربية، عمد جنود الجيش والمستوطنون الإسرائيليون إلى اقتلاع مئات الآلاف من أشجار الزيتون والموالح، إلى جانب أشجار مثمرة أخرى، كما هدموا ٨٠٦ من الآبار و ٢٩٦ من مخازن الغلال.

٥٩ - وقبل إقامة الحاجز الفاصل مباشرة، أذنت الحكومة الإسرائيلية بالاضطلاع بتمييز إيجابي ضد الفلسطينيين في مجال الوصول إلى المياه.

٦٠ - وفي الوقت الراهن، تعتمد نسبة ٦٠ في المائة من الأسر الفلسطينية على المياه الموزّعة عن طريق شاحنات الصهاريج، مما يستهلك ١٧ إلى ٤٠ في المائة من دخل هذه الأسر أثناء شهور الصيف. وفي بعض الحالات، ومن جراء نقاط المراقبة وأعمال الحصار، يراعَى أن هذه الشاحنات لا تستطيع أن تصل دائما إلى القرى، ومن ثم، فإنها تترك بعض النواحي بدون مياه طيلة أيام عديدة.

٦١ - والسلطات الإسرائيلية قد استولت على غالبية الجولان السوري لأغراض عسكرية أو من أجل إنشاء المستوطنات. والعرب السوريون الباقون هناك، الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ١٨، لم يعودوا يسيطرون إلا على ما يزيد قليلا عن نسبة ٦ في المائة من الأراضي الأصلية التي وقعت في يد الاحتلال. وعلى نحو ما حدث بالأراضي الفلسطينية المحتلة، يلاحظ أن احتلال الجولان السوري قد أفضى إلى تمزق الأسر، وتقليل إمكانات العمالة، إلى جانب الخدمات الصحية والتعليمية.

٦٢ - وتقرير الأمين العام قد شدّد على أنه قد لوحظ، أثناء الفترة قيد النظر، أنه كان ثمة تفاهم للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتّبت على الاحتلال الإسرائيلي. وغالبية البيانات الاجتماعية والاقتصادية توضح أنه قد حدث تدهور ملحوظ في أحوال معيشة الشعب الفلسطيني، كما ظهرت بصفة خاصة أشكال جديدة لسلب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة من شتى الأنواع.

٦٣ - ومن جرّاء هذا التطور الجديد في الأحوال، يراعَى أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعد بالفعل ''منطقة خربة بفعل الحرب''. والمساعدة الإنسانية غير كافية لحماية حقوق المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال، أو لتمكينهم من العيش في إطار من الكرامة. والحل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة يتمثل في إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والجولان السوري.

٦٤ - وحالات المعاناة وعمليات مصادرة الممتلكات قد بلغت حدودا قصوى جديدة، في عام ٢٠٠٣، وهي قد تفضي إلى زيادة تشكيك الشعب الفلسطيني في مدى فعالية الجهود الدبلوماسية المبذولة على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف من أجل حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

٦٥ - وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي يشكل الوسيلة الوحيدة لوضع حد للمعاناة الاجتماعية والاقتصادية لدى الشعب الفلسطيني.

٦٦ - **السيد الفرنواني** (مصر): قال إنه يطالب بتقديم بيانات محددة بشأن كيفية إفضاء الاحتلال إلى منع الشعب الفلسطيني من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والشعب الفلسطيني بالأراضي المحتلة يعيش، في الواقع، في ظل ظروف غير عادية، وهذه الظروف لا تواتم، على الإطلاق، الاضطلاع بالتنمية. وثمة تساؤل بشأن ما إذا كانت هذه المسألة قد تعرضت للتناول من قِبَل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في التقرير، وبأي أسلوب حدث هذا، وهل سيجري تناولها في التقارير اللاحقة.

٦٧ - **السيد صبّاغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يشعر بالدهشة لخلو التقرير من أي إشارة لدفن الفضلات النووية في الأراضي المحتلة، في حين أن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراض المحتلة قد ذكرت، في تقريرها، أن ثمة فضلات نووية قد دُفنت في الأراضي المحتلة، وخاصة في الجولان السوري.

٦٨ - **السيد مارون** (إسرائيل): تساءل عن سبب إغفال السيدة البسّام، في بيانها، لذكر بيان الأمين العام الإيجابي بشأ، خطة فك الاشتباك، التي ستؤدي إلى قلب الأوضاع بالأراضي المحتلة، والتي جاءت بفضل قرار شجاع من قِبَل رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو قرار قد حظي بترحيب اللجنة الرباعية.

٦٩ - **السيدة البسّام** (مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك): أجابت على سؤال الوفد المصري، فقالت إن اللجان الإقليمية، التي تضطلع في الوقت الراهن بوضع تقاريرها الإقليمية بشأن متابعة الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم ببحث التقدم المحرز في هذا المجال، مع ربط هذا التقدم بسائر المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية، وهي ستولي اهتمامها لا محالة للوضع السائد بالأراضي المحتلة، وأيضا لقدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق الأهداف الإنمائية. وهذه التقارير سوف تُنشر في أوائل عام ٢٠٠٥، كما أنها ستُعرض على الوفود على صعيدي الأقاليم والمقر.

٧٠ - وثمة اعتراف لوفد الجمهورية العربية السورية بأن مسألة دفن الفضلات النووية لم يجْر تناولها في هذا التقرير، وإن كان من المؤكد أنه سيُبذَل كل ما ينبغي من أجل إدراج هذه المسألة في التقرير القادم.

٧١ - وفي معرض الرد على وفد إسرائيل، يلاحَظ أن التقرير يتضمن ملاحظات من وضع الأمين العام بشأن الحالة على أرض الواقع. ومع هذا، فإن التقرير يغطي فترات لم تشهد حدوث أي تحسّن في وضع سكان قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يدرس الحالة السائدة إلا من الزاوية الاجتماعية - الاقتصادية.

٧٢ - **السيد العمادي** (قطر): قال إنه يشعر بالاستياء لأنه، بالإضافة إلى الابتزازات والاغتصابات العديدة التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني (مصادرة الأراضي، وتدمير المساكن، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون، وعمليات الاعتقال التعسّفي، وقلع الأشجار المثمرة، وما إلى ذلك، يلاحظ أن إسرائيل تسخر من محكمة العدل الدولية، وتواصل بناء الحاجز الفاصل، مما يؤدي إلى طرد الكثير من الفلسطينيين من ديارهم. وإقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس من شأنها إلا أن تفضي إلى توسيع شِقة الخلاف بين الشعبين. والحالة في الأراضي المحتلة، التي تتسم بالفقر والبطالة والعنف، لا تتوقف عن التدهور، مما يضعف من تلك الآمال التي أناطها الشعب الفلسطيني بخريطة الطريق. وثمة إطراد في ارتفاع أعداد القتلى والمصابين من الأطفال، إلى جانب زيادة اختفاء فرص العمالة والاعتداء على الحريات الفردية للأشخاص وتفكك المجتمعات.

٧٣ - ومن منطلق الرفض الكامل للسياسة التي تتبعها إسرائيل في سياق الازدراء بقرارات مجلس الأمن، تسارع قطر إلى مطالبة المجتمع الدولي بالتعجيل بجمع الأطراف المعنية حول مائدة التفاوض، وبالعمل على قيام إسرائيل بوضع حد لسياستها المتعلقة بالاحتلال والعنف والاستعمار. وفي ظل إعادة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وهي حقوق غير قابلة للتصرف، تأمل قطر في إيجاد تسوية عادلة وشاملة للصراع، مع إعادة خريطة الطريق إلى مسارها، فضلا عن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أن تكون القدس عاصمة لها.

٧٤ - **السيدة برغوتي** (فلسطين): قالت إن الشعب الفلسطيني يكافح منذ وقت طويل من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في حيازة موارده الطبيعية، مما يُعد أول لَبِنة لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، ومما يشكل ضمانا لكفالة السلام والاستقرار بالشرق الأوسط. وليس من الجائز أن يظل الشعب الفلسطيني يعاني من عواقب احتلال إسرائيل المتطاول لأرضه، ومن رؤية الدولة القائمة بالاحتلال وهي تراقب وتهدم وتستغل موارده الطبيعية، إلى جانب مصادرها للأراضي وتحطيمها للمساكن وتخريبها للمساحات الزراعية ونهبها للموارد المائية واقتلاعها للأشجار المثمرة، مما يعني حرمان هذا الشعب بالتالي من وسائل رزقه والزّج بالاقتصاد الفلسطيني إلى حافة الهاوية.

٧٥ - وبالإضافة إلى سلوك سبل جديدة للاحتيال وإقامة مستوطنات جديدة أيضا، يراعَى أن الدولة القائمة بالاحتلال تواصل بناء ما أعلنت محكمة العدل الدولية عدم مشروعيته، وهو ذلك الحاجز التوسعي الذي لا يتبع الخط الأخضر إلا في جزء صغير منه، في حين أن بقيّته تتوغّل داخل الأراضي الفلسطينية. وهذا قد أدى إلى مصادرات جديدة للأراضي، فضلا عن القيام بمزيد من تدمير الممتلكات والزراعات الغذائية والآبار.

٧٦ - وقد أصبح من الأمور الملحّة، أن يعمل المجتمع الدولي على قيام إسرائيل بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي، وبالمحافظة على حقوق السكان المدنيين الفلسطينيين في التصرف في أموالهم ومواردهم. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، إعلان ديربان الوزاري، الذي قامت حركة بلدان عدم الانحياز بمقتضاه بمطالبة هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأطراف الرفيعة المتعاقدة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بالاضطلاع بما يلزم من عمل.

٧٧ - وتقرير الأمين العام يبرز تلك الضوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف الشعب الفلسطيني، حيث تعمد الدولة القائمة بالاحتلال إلى تعريضه لشتى أنواع الابتزازات والاغتصابات (حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات الاحتجاز التعسفي، وهدم المساكن). ولقد هبط

الإنتاج وتفاقمت البطالة، مما ينذر بكارثة إنسانية، وذلك من جراء مراقبة حركة الأشخاص والأموال، بما في ذلك المعونة الإنسانية والمعدات الطبية والزراعية، مما لا يُسمح بمروره إلا من خلال مراكز التفتيش والسدود الطرقية، فضلا عن عمليات الحصار وحظر التجول لفترات طويلة.

٧٨ - ومن الواجب على الأمم المتحدة، بالتالي، أن تواصل متابعة الوضع السائد عن كثب، مع بذل كل جهد ممكن لوضع حد لأنشطة إسرائيل غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما يجب عليها أن تتدخل كيما تفي إسرائيل بالتزاماتها إزاء القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والصكوك المتصلة بحقوق الإنسان. وعلى المجتمع الدولي أن يثبت قدرته على التصرف بشكل سريع من أجل إنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار، وإعطاء الشعب الفلسطينين حقه في الحياة في إطار من الكرامة، وذلك في سياق العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

٧٩ - **السيد رحمن** (ماليزيا): قال إنه يلاحظ مع القلق، لدى قراءة التقرير، جميع آثار الاحتلال الإسرائيلي على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، فهذا الاحتلال، الذي كانت له ضحايا عديدة، يستند إلى سياسة تقوم على الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، وعمليات التشريد القسري، وتدمير ومصادرة الممتلكات، وتقييد حرية الدخول والخروج. والسكان الذين لم يعد باستطاعتهم أن يستغلّوا مواردهم الطبيعية، أو حتى أن يتعيّشوا منها، قد فقدوا أيضا حقهم في المسكن اللائق أو التعليم أو الرعاية الصحية.

٨٠ - وهذا الوضع المؤسف قد تعرّض لمزيد من التفاقم من جراء بناء الحاجز الفاصل، الذي أدى إلى هدم المساكن، واختفاء الأعمال التجارية والمشاريعية، وتخريب الزراعات الغذائية، وتحويل الموارد المائية، وإلحاق الأراضي الخصبة، مع التمادي في إقامته بالرغم من فتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة التي تطالب بتفكيك هذا الحاجز وتعويض السكان الذين تضرروا بسبب بنائه.

٨١ - وماليزيا تشعر ببالغ القلق إزاء مصير السكان العرب في الجولان السوري المحتل، الذين لم تعد في استطاعتهم أن يقوموا بزراعة أرضهم حيث أنه لا يُسمح لهم بحفر الآبار، كما أنهم مضطرون إلى دفع ضرائب ضخمة من أجل المياه والأراضي والنقل، وهم يعيشون محاطين بالألغام، وليس بوسعهم أن يجدوا عملا أو أن يحصلوا على تعليم ما. ودفن الفضلات النووية بجزء من هذا الإقليم يثير شبح وقوع كارثة أيكولوجية.

٨٢ - وينبغي تمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي تتعلق بحيازة موارده الطبيعية وممارسة حياته بطريقة عادية، وليس من الجائز للمجتمع الدولي أن يترك هذا الشعب يعاني من محنته، بل يجب عليه أن يواصل العمل حتى تقوم إسرائيل بوضع حد لسياسة الاحتلال التي تمارسها وبالوفاء بالتزاماتها الدولية، مع استعادة السكان الأراضيهم المحتلة ومواردهم الطبيعية ومعيشتهم في إطار من الكرامة. ومن رأي ماليزيا أن ثمة إلحاحية للجمع بين الطرفين حول مائدة التفاوض، والعودة إلى العمل بموجب خريطة الطريق، وذلك من أجل التوصل في نهاية الأمر إلى تسوية نهائية لهذا الصراع.

٨٣ - **السيد الهاملي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن مذكرة الأمين العام (A/59/89-E/2004/21) توضّح مرة أخرى أن عملية الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإجرامية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وأيضا ضد السكان العرب بالجولان السوري المحتل، والانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي على يد إسرائيل، تشكل

الأسباب الرئيسية لتلك المأساة القائمة التي تمس سكان هذا الإقليم في معيشته اليومية. وفي الوقت الراهن، تقوم إسرائيل بمواصلة اعتداءاتها الواسعة النطاق ضد الشعب الفلسطيني بغزة والضفة الغربية، مما يسبّب بالتالي أضرارا إضافية وخسائر جديدة في الأرواح والممتلكات. وعلى الرغم من القرارات الدولية العديدة، التي تضمنت إعادة تأكيد تلك الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب بالجولان السوري فيما يتصل بمواردهم الطبيعية، مع مطالبة إسرائيل بعدم استغلال أو هدم أو إنضاب هذه الموارد أو تعريضها للمخاطر، إلى جانب شجب ما تضطلع به إسرائيل من ممارسات عدائية وغير قانونية، يلاحَظ أن هذا البلد يمعن في بناء مستوطنات جديدة، وفرض حصارات وتقييدات صارمة، وتحطيم الهياكل الأساسية، وتدمير المساكن، وانتهاك كافة قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة. والأراضي المصادَرة من أجل إقامة مستوطنات، والتي تُعَد مناطق عسكرية، قد استوعبت جزءا كبيرا من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومما هو أدهى من ذلك، أن إسرائيل متمادية في بناء الحاجز الفاصل. وفي السعي بالتالي إلى مصادرة مزيد من الأراضي المملوكة للفلسطينيين، وذلك في سياق ازدراء القرارات التي اتخذتها محكمة العدل الدولية والجمعية العامة في هذا الصدد.

٨٤ - ومن خلال مصادرة وتخريب الأراضي والمساكن الفلسطينية، يراعَى أن إسرائيل قد زادت من أعداد المشردين والنازحين. والقوات الإسرائيلية قد عاثت فسادا بآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية ومئات الآبار ومخازن الغلال. وإعاقة حرية المرور ومحاصرة الأراضي قد سبّبت خسائر ضخمة في الاقتصاد الفلسطيني، مما أسهم في مفاقمة البطالة والفاقة. والسلطات الإسرائيلية تواصل أيضا مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات في الجولان السوري المحتل. ومن جرّاء القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل بين الجولان وسوريا، يلاحَظ أن ثمة أسرا عربية قد تعرّضت للتمزق، إلى جانب عجزها عن الوصول إلى الخدمات التعليمية أو الأعمال ذات الأجر المناسب التي تتيح الحصول على إعانات للتأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي.

٨٥ - والإمارات العربية المتحدة تندّد باحتلال الأراضي العربية على يد إسرائيل، وأيضا بجرائم الحرب المرتكبة من قبل هذا البلد ضد الفلسطينيين، وهي تدين تدمير الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني ووسائل رزقه من جانب السلطات الإسرائيلية، فهي ترى في هذه التصرفات مناورة لإخلاء الأراضي المحتلة من سكانها. وهي تؤكد من جديد أن وقف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يشكّل الوسيلة الوحيدة لإتاحة إنهاء المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وسائر السكان العرب بالجولان السوري المحتل. وهي تطالب أيضا المجتمع الدولي بممارسة الضغط على هذا البلد حتى يكفّ عن اعتداءاته داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكيما يراعي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب إلزام إسرائيل باستئناف مفاوضات السلام وفقا للتوجيهات الواردة في إطار مبادرة السلام العربية وفي خريطة الطريق، وهي توجيهات تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة مع جعل القدس الشريف عاصمة لها.

٨٦ - والإمارات العربية المتحدة تطالب أيضا بقيام إسرائيل بإزالة الحاجز الفاصل، وتعويض سكان الأراضي العربية المحتلة إزاء الخسائر التي تعرّضوا لها من جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية على حياتهم وممتلكاتهم، إلى جانب تدمير مواردهم الطبيعية ووسائل معيشتهم.

٨٧ - **السيد مارون** (إسرائيل): أشار إلى أن التقرير المقدم إلى اللجنة تقرير متشائم ومُغرِض، ثم قال إنه يود، في البداية، أن يسرد عددا من أمثلة التعاون الميداني بين إسرائيل والفلسطينيين وسائر الأطراف المشاركة بالشرق الأوسط

فيما يخص الموارد الطبيعية، فهذه الأمثلة تُعد من بواعث الأمل لدى جميع سكان المنطقة. وثمة اجتماعات عديدة قد عُقدت منذ قليل أو يُتوخَّى انعقادها في وقت قريب، وهي المؤتمر الإسرائيلي – الفلسطيني الثاني المعني بالمياه الذي نُظِّم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بتركيا تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومركز البحوث والمعلومات الإسرائيلي – الفلسطيني) والاجتماع الذي دعا البنك الدولي إلى عقده في إطار الفريق العامل المعني بإدارة الأراضي القاحلة والذي سيُنظّم هذا الشهر في باريس، والاجتماع الذي سيضم المتخصصين الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين في مجال إدارة المياه ببراغ في سياق الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بموارد المياه والذي سينعقد في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والمؤتمر العلمي الذي سيُنظَّم من قبل مركز البحوث المتعلقة بإزالة ملوحة المياه بالشرق الأوسط في كانون الأول/ديسمبر بليما سول (قبرص) في ظل مشاركة خبراء من الشرق الأوسط. وإسرائيل تتعاون على نحو وثيق، بالإضافة إلى ذلك، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنجاز دراسته النظرية بشأن حالة البيئة في الأراضي ذات الصلة. وهذه الأنشطة التعاونية التي تم ذكرها تشكل وسائل فعالة للتغلب على التحديات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة.

٨٨ - ومن المؤسف أن التقرير المعروض حاليا على اللجنة لن يساهم في تحسين الأحوال السائدة على أرض الواقع. والمشاكل المتصلة بالموارد الطبيعية والبيئة لا يمكن فضّها إلا من خلال التنسيق والتفاوض على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وثمة إطار مناسب لتسوية هذه المسائل، ومن الواجب أن يُلتزم بالعمل في نطاقه. ومن نقاط الضعف الأساسية الأخرى، أن التقرير حافل بتحريفات للحقائق. ومن أمثلة ذلك، أن الفصل المعنون ''الموارد الطبيعية والمياه والبيئة''، الذي يتضمن محاولة تصوير استهلاك المياه من جانب إسرائيل باعتباره خارجا عن حدود المعقول ومتّسما بالتبديد، يحتوي على أرقام غير صحيحة. وإذا كان واضعوا التقرير قد طلبوا إلى إسرائيل تقديم أرقام دقيقة، فإن هذه الأرقام كانت ستُبلغ إليهم. والاستهلاك الإجمالي للفرد الواحد من المياه بإسرائيل يقل عن نصف الكمية المناظرة للمستوى المحدد من قبل الأمم المتحدة في مجال تعريف شحّة المياه. وهذا الاستهلاك الإجمالي للمياه في البلد لم يزد خلال فترة مضت تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة، على الرغم من تضاعف عدد السكان، كما أن استهلاك الفرد الواحد من أضعف معدلات الاستهلاك بالشرق الأوسط.

٨٩ - والتقرير يزعم أن إنشاء الحاجز الأمني لإسرائيل من شأنه أن يحرم الفلسطينيين من ٢٩ بئرا، وهذا غير صحيح على الإطلاق. والفلسطينيون لن يفقدوا، في الواقع، أي بئر بسبب هذا الحاجز. وعلى النقيض مما أكد التقرير، يراعَى أيضا أن الأضرار التي تلحق بشبكات نقل المياه وتصريفها بسبب أعمال قوات الدفاع الإسرائيلية، في إطار حملتها الدائمة ضد الإرهاب الفلسطيني، يجري التعويض عنها على نحو فوري في سياق من التعاون الكامل مع الإدارة الفلسطينية المختصة. ومن المآخذ الرئيسية لهذا التقرير، أنه لا يضع المسائل التي يتناولها في الإطار السليم. وهو يرسم لوحة تبرز تدمير المساحات الزراعية، ولكنه يغْفل ذكْر أن ما يزيد على ٤٥٠ من صواريخ ''القاسم'' قد أُطلقت، خلال السنوات الثلاث الماضية، ضد التجمعات السكانية الإسرائيلية من الأراضي الزراعية والمناطق السكنية الفلسطينية، مما أفضى إلى مصرع عدد كبير من المدنيين الأبرياء.

٩٠ - وإسرائيل تحظى بالصدارة فيما يتصل بالمبادرات الرامية إلى الاحتفاظ بالمياه في قطاع الزراعة على الصعيد العالمي، وهي تسعى دائما إلى تقاسم معلوماتها مع جيرانها من

خلال التعاون الإقليمي، وفي سياق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي وضعت التقرير قيد النظر، على سبيل المثال. وهذا التقرير لن يسهم، لسوء الحظ، في التقريب بين سكان المنطقة حتى يعيشوا مع بعضهم في إطار من السلام. ومن الواجب على اللجنة أن تكف عن النظر في مثل هذه الوثائق، التي تعكس رأيا مسبقًا لأحد الطرفين ضد الطرف الآخر في الصراع، من خلال اختيار المعلومات بصورة انتقائية، مما لا يفضي، بالتالي، إلا إلى مفاقمة التوترات وزيادة خطورة الوضع القائم. وينبغي الاضطلاع، بدلا من ذلك، بالتشديد على المهام التي يتعين النهوض بها من أجل تحسين المستقبل.

٩١ - ومبادرة فك الاشتباك التي تضطلع بها الحكومة الإسرائيلية، والتي كانت موضع ترحيب من جانب اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بكامله، تفي تماما بهذا الهدف فهي ترمي إلى توسيع نطاق الاستقرار والأمن لدى الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن منطلق العمل بحسن نية، تأمل الحكومة الإسرائيلية في التمكُّن من إعادة تنشيط السلام ومن الرجوع إلى مستوى التعاون الذي كان سائدا قبل اندلاع العنف، منذ أربع سنوات مضت. وبفضل التعاون والاحترام المتبادل، سيستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في جوٍّ من السلام والأمن، وأن يستغلوا مواردهم الطبيعية لما فيه صالحهم. وهذه هي رؤية إسرائيل، والوفد الإسرائيلي يأمل في إمكانية تنفيذها.

٩٢ - **السيدة البسّام** (رئيسة مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك): قالت إنها تشدد على أن الإحصاءات الواردة في مذكرة الأمين العام قد وُضعت بالتشاور مع المنظمات الدولية العاملة في المنطقة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأنها كانت موضع تحقّق دقيق. وواضعوا التقرير قد اطّلعوا أيضا على وثائق رسمية صادرة في إسرائيل. والأمانة العامة تدرك تماما أن التقارير المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال تتسم ببُعْد سياسي، وهي تحرص دائما على دقة ما يرد بها من أرقام.

٩٣ - **السيدة اوان** (باكستان): قالت إن التقرير يذكّر المجتمع الدولي بأن الفلسطينيين يتعرضون لظروف اقتصادية واجتماعية في غاية القسوة، وأن الدولة القائمة بالاحتلال هي التي تفرض عليهم هذه الظروف انتهاكا منها لحقهم في تقرير المصير. وهو يعْرض وصفا تفصيليا للتدهور المستمر لأحوال المعيشة، وأيضا للممارسات التعسفية والإجرامية التي لا تزال إسرائيل تلجأ إليها. والأمين العام قد توصّل إلى نتيجة مفادها أنه، بسبب عواقب الاحتلال، يلاحَظ أن الإقليم الفلسطيني يعتبر بالفعل ''منطقة خربة من جراء الحرب''، وأن استمرار هذا الاحتلال قد أدى إلى ظهور أشكال جديدة لسلب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة من جميع الأنواع. وهو يشير، بصفة خاصة، إلى أن عدد حالات الإعدام دون محاكمة قضائية قد زاد، وإلى أن بناء الحاجز الفاصل الذي يقسم الأراضي الفلسطينية يُفضي إلى إبعاد السكان عن أراضيهم ومنعهم من بلوغ مزارعهم وأعمالهم والخدمات المستمرة التي كانت متاحة لهم، وإلى أن ثمة فلسطينيين كثيرين خاضعون للحبس أو الاحتجاز دون توجيه اتهام إليهم أو رفع دعوى قضائية ضدهم، وإلى أن عملية بناء وتوسيع المستوطنات قائمة في إطار الانتهاك الصارخ للمتطلبات الواردة في خريطة الطريق المقدمة من اللجنة الرباعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تستخدم الموارد الفلسطينية لصالحها، من قبيل موارد المياه، مما يفضي بالتالي إلى قحط شديد بالنسبة للفلسطينيين، كما أنها تفرض قيودا صارمة على حرية المرور، مما يؤدي إلى فقد للعمالة، وخاصة في قطاع الإنتاج الغذائي، ومن ثم، فإن الإقليم لم يعد بوسعه أن يسدّ ما لديه من احتياجات. والاقتصاد بصدد الانهيار، في ظل فقد المكاسب التي تحققت بعد ١٥

عاما من النمو، وثمة انتشار للفقر من جراء ذلك. وسكان الإقليم السوري المحتل يمرتفعات الجولان يجدون أنفسهم في وضعٍ مماثل. وتوسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي على يد الدولة القائمة بالاحتلال قائمان على قدم وساق، وحرية المرور تخضع لتقييدات بالغة التشدد، والمقومات الاجتماعية تتعرض للتقوّض، وهذا يفضي إلى تدهور ظروف المعيشة وتمزّق الأسر. وباكستان ما فتئت دائما تؤيد ذلك الكفاح العادل من أجل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي تساند كافة الشعوب الخاضعة لسيطرة أجنبية، وذلك على نحوٍ حازمٍ لا هوادة فيه. وإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط يتوقف على إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكما سبق أن قال الرئيس مُشرّف، يجب على المجتمع الدولي، والولايات المتحدة بصفة خاصة، أن يعملا من أجل توفير حلٍّ عادل وسلمي، من خلال إعمال ما يُتوخَّى من إقامة دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في إطار من السلام والتوافق والأمن. والوفد الباكستاني يأمل في أن يؤدي التنفيذ الدقيق للشروط الواردة في خريطة الطريق المقدمة من اللجنة الرباعية، إلى جانب استئناف الحوار من قبل الأطراف المشاركة، إلى إرساء الأسس اللازمة لتهيئة سلام دائم في الشرق الأوسط. والتسوية الدائمة لقضية الشرق الأوسط تتضمن أيضا، بحكم تعرفها، إعادة الجولان السوري. ولا يمكن تصور تحقيق سلام متين في هذه المنطقة بدون توفيرٍ للعدالة.

٩٤ – **السيد الفرنواني** (مصر): قال إن التقرير الذي تنظر فيه اللجنة يعكس حالة خطيرة، وأن استمرار هذه الحالة سيأتي بعواقب شديدة الوطأة بالنسبة لجميع سكان المنطقة. وهذه الحالة الخطيرة قد تمس مسألة تحقيق الأهداف التي يتطلّع المجتمع الدولي إليها في إطار رعاية الأمم المتحدة. والدولة القائمة بالاحتلال لا تزال تمزأ بحقوق السكان العرب المحتلين، وهي حقوق غير قابلة للتصرف، وذلك انتهاكا منها لأحكام الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وهي تواصل الأخذ بسياسات وممارسات من شأنها أن تقوّض السلام والأمن الدوليين، إلى جانب تلك الجهود الرامية إلى إعمال الأهداف الإنمائية المشتركة، التي تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح، وفقا للبيانات الواردة في التقرير، أن الممارسات المستخدمة على يد إسرائييل إزاء الشعب الفلسطيني قد أضرت بجهود التنمية لدى الفلسطينيين.

٩٥ – والوفد المصري يتطلع، في هذا الصدد، إلى لفت الانتباه إلى تلك العلاقة القائمة بين الاحتلال الإسرائيلي والخطوات المتخذة من جانب المجتمع الدولي لإرساء السلام، وأيضا إلى النتائج المترتبة على هذا فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين، وذلك لوضع الأمور في نصابها. والأهداف الإنمائية للألفية ترمي، على سبيل الأولوية، إلى حشد كافة الطاقات من أجل القضاء على الفقر. ومع هذا، فإن من الملاحظ، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن القيود المفروضة على حركة الأموال والأشخاص والأضرار التي أصابت الهياكل الأساسية، والتي تُقدر بعدّة مئات من ملايين الدولارات، قد أفضت إلى انهيار الحالة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها قد أدت، بالتالي، إلى مفاقمة الفقر. وعلاوةً على ذلك، فإن المستوطنات الإسرائيلية، وهي غير قانونية من وجهة نظر قواعد القانون الدولي، تزيد من التوترات القائمة، فهي تتضمن التأثير على ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. والهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بالتعليم. ولدى تحليل الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يُراعى أن الجهود المبذولة لتحسين أحوال التعليم قد ذهبت سُدى. وفي أعقاب عمليات الحصار وحظر التجول التي تفرضها الدولة القائمة بالاحتلال، إلى جانب ما حدث من تدمير للمدارس، يلاحَظ

أن معدل نجاح التلاميذ الفلسطينيين قد هبط بنسبة ١٤,٥ في المائة بالقياس إلى العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وفيما يتصل بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مما يمثل الهدف الثالث للألفية، يشير التقرير إلى أن ثمة مشاكل مترتّبة على الاحتلال. وينطبق نفس الوضع على الهدف الرابع والخامس والسادس، مما يتعلق بوفيات الرضّع والرعاية الصحية ومكافحة الأمراض. ومن جرّاء الاحتلال، يراعَى أن ما يقرب من ١,٤ مليون من الفلسطينيين (أي ٤٠ في المائة من السكان) يعانون من الافتقار إلى الأمن الغذائي، كما أن نقاط المراقبة وعمليات حظر التجول قد أدت إلى تدهور الأوضاع ذات الصلة في ميدان الصحة العامة، فهي تعوق الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالهدف السابع، وهو كفالة الاضطلاع بتنمية مستدامة، قامت إسرائيل، في عام ٢٠٠٣، بقطع آلاف من الأشجار، وتخريب هكتارات عديدة من الأراضي، بالإضافة إلى خمسة من الآبار، في قطاع غزة، وذلك فضلا عن تلك الآثار المترتبة على الحاجز الفاصل فيما يتصل بالشعب الفلسطيني وسيادته، فإسرائيل قد استحوذت على ٥١ في المائة من الموارد المائية بالضفة الغربية. وثمة تساؤل جاء عن كيفية تمكّن الشعب الفلسطيني، في إطار هذه الظروف، من المساهمة على نحو فعال في الشراكات الدولية، التي تشكل مقْصد الهدف الثامن. ولدى النظر في هذه المسألة في العام الماضي، استفسر الوفد المصري عن كيفية إغفال المجتمع الدولي لهذه الحالة المتعلقة بالقمع والعدوان، ولا سيما في وقت يُضطلع فيه بمحاولة إقامة تعاون دولي بين بلدان مستقلة، والمشاركة في العمل الدولي لصالح التنمية. ويمكّن تكرار نفس هذا الاستفسار اليوم. ومن رأي مصر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على تضامن المجتمع الدولي، إلى جانب تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه المنظمة، ومن ثم، فإنه يتعين أن يوضع حدّ لممارسات إسرائيل وعمليات احتلالها، التي تحرم الفلسطينيين من مواردهم الضرورية، والتي تحول بالتالي دون بلوغهم للأهداف الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية المحددة على الصعيد الدولي. وعند بحث الترتيبات المتصلة بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في اجتماع عام ٢٠٠٥، ينبغي تحليل الآثار المشؤومة للاحتلال الإسرائيلي على الجهود الإنمائية، وذلك بإدراج هذه المسألة في التقرير الذي سيُقدم في إطار هذا البند. ووفد مصر يرغب، في نهاية المطاف، في أن يوجه نداء من أجل العمل، بشكل حقيقي، على وضع حدٍّ لاحتلال فلسطين، الذي يتعارض مع الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ الحق في تقرير المصير، وأيضا مع أحكام القرارات الدولية، وذلك فضلا عن القيام بمساندة جهود التنمية الدولية.

٩٦ - **السيد الغانم** (الكويت): قال إن حالة الشعب الفلسطيني تُعد حالة فاجعة من جراء استمرار الممارسات التي تتّبعها إسرائيل إزاء هذا الشعب المحاصر والأعزل. وقوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل هدم المنشآت الصناعية في فلسطين المحتلة، إلى جانب تخريب آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، التي يتطلب إصلاحها عشرات السنين. وإسرائيل تعوق أيضا عملية نقل المساعدة الدولية، كما أنها تلجأ بصورة منتظمة إلى اغتيالات واعتقالات الفلسطينيين، مما أسهم في عرقلة التنمية، على نحو عام.

٩٧ - ووفد الكويت حريصٌ على تقديم بعض الأمثلة التي تصور ما تسببه قوات الاحتلال الإسرائيلية من أحداث. فمن ناحية أولى، يلاحظ، في أعقاب مصادرة المساكن الفلسطينية على يد السلطات الإسرائيلية، أن ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ شخص قد وجدوا أنفسهم دون مأوى في عام ٢٠٠٣، ولم يكن بوسع هؤلاء الأشخاص أن يستفيدوا من الحماية المقدمة من المجتمع الدولي، حيث لا يُعتَرف بهم بوصفهم من اللاجئين. ومن ناحية ثانية، وفي سياق سد الطرق الرئيسية

والثانوية بمختلف المدن الفلسطينية وشن غارات جوية وإقامة حاجز فاصل، يراعَى أن الدولة القائمة بالاحتلال قد شلّت الاقتصاد الفلسطيني وفاقمت مشاكل البطالة والفقر، حيث انخفض مستوى متوسط الدخل بمعدل ٤٤ في المائة، وحيث يعيش ما يزيد عن ٥٠ في المائة من الأسر الفلسطينية في حالة فقر مدقع. ومن ناحية ثالثة، أفضت الممارسات التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني إلى القضاء على أي احتمالٍ للاستثمارات الأجنبية في فلسطين المحتلة، ولقد هبطت هذه الاستثمارات بنسبة ٩٠ في المائة في أوائل عام ٢٠٠٣. ومن ناحية رابعة، هاجمت القوات الإسرائيلية أربعة فروع مصرفية في الأراضي الفلسطينية، حيث قامت بمصادرة ملايين الدولارات بحجة أن هذه المبالغ مودعة في حسابات مشبوهة. ومن ناحية خامسة، تتولى قوات الاحتلال بصورة مستمرة إعاقة أعمال المنظمات الإنسانية، وتحول دون وصولها إلى السكان، فهناك مئات من نقاط المراقبة الثابتة التي يتعين اجتيازها، إلى جانب العديد من نقاط المراقبة المتنقلة. والتدابير المتخذة في ميناء هجدود، التي تؤدي إلى عرقة نقل المساعدة الإنسانية والمعونة الإغمائية، قد جعلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) توقف المعونة الغذائية التي كانت توفرها لبعض المدن الفلسطينية. ومن ناحية سادسة، يلاحَظ أن السوريين لا يستطيعون، في الجولان السوري المحتل، أن يقوموا بزراعة أراضيهم، وهي أراضٍ بالغة الخصوبة، فسلطات الاحتلال تمنعهم من إقامة هياكل أساسية تتعلق باستغلال المياه في أغراض التنمية والاستهلاك الإنساني. وفي نهاية المطاف، وفي عام ٢٠٠٤، قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة الأراضي الزراعية الواقعة في قرى الجولان السوري، إلى جانب اقتلاع الأشجار المثمرة، واتخاذ تدابير قسرية ضد السوريين الذين يدرسون بالخارج والذين لم يعد في استطاعتهم أن يعودوا إلى الجولان. وسكان الجولان السوري يعيشون، بالإضافة إلى ذلك، في ظل تهديد مستمر من الألغام.

٩٨ - والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة قد أصبحت مسرحا لممارسات غير إنسانية. وتدمير القطاع الاقتصادي والاجتماعي، مما حدث من جراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي، يسير جنبا إلى جنب مع تدهور أحوال معيشة الشعب الفلسطيني والعربي، الذي يرزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، مما يجعل المساعدة الإنسانية غير كافية. والوسيلة الوحيدة لمعالجة هذه الحالة الخطيرة، التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، تتمثل في وضع حدٍّ للاحتلال في الأراضي الفلسطينية، وكذلك في الجولان السوري وفي جميع الأراضي الأخرى المحتلة، وذلك من أجل تحقيق تنمية عادلة وتمكين الشعب الفلسطيني من المشاركة في ثمار العولمة. وهذا يتطلب انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وعودتها إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع الاعتراف بجميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المحتل، وفي مقدمتها، ذلك الحق المتعلق بإنشاء دولة مستقلة، إلى جانب تنفيذ مبادرة السلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي ببيروت في عام ٢٠٠٢.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.